

ظاهرة الفقر الحضري بالجزائر من وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين :

دراسة ميدانية بمدينة الجلفة

**The phenomenon of urban poverty in Algeria from the point of
view of actors social:****A field study in the city of Djelfa**

الدكتور نسيم بخوش

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله bekhouchenacim@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/21 تاريخ القبول: 2022/10/27 تاريخ النشر: 2022/12/28

ملخص:

هدفت الدراسة إلى رصد ظاهرة الفقر الحضري باعتبارها نتاج ظواهر اجتماعية واقتصادية، والتعرف على واقع الفقراء الحضر من خلال وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين، فالدراسة الحالية هي عبارة عن نتائج التحليل الكيفي لعشرة (10) مقابلات معمقة أجريت مع الفاعلين الاجتماعيين بمدينة الجلفة وذلك وفق المحاور التي تضمنها دليل المقابلة. وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب الفقر الحضري منها ما هو متعلق بالفرد وهو سبب فيها، وأسباب متعلقة بالبناء الاجتماعي وأخرى ثقافية، كما أن الفقراء يتعايشون مع الفقر وينتقل بينهم من جيل إلى آخر، إلى جانب أن الأسر الفقيرة لا يملكون أي إستراتيجية للخروج من حالة فقرها فالثقافة الفرعية السائدة بينهم تثبط أي محاولة أو تصور مستقبلي لحالتهم، وتمثلت السياسة الاجتماعية للدولة لمكافحة الفقر في عدة برامج يتم تنفيذها على أرض الواقع لكن ليست بكافية نظرا لنقص التغطية بالنسبة لبعض منها.

الكلمات المفتاحية: الفقر الحضري، الفقر، السياسات الإصلاحية، المجتمع الجزائري، التنمية.

Abstract:

The study aimed to follow the phenomenon of urban poverty as a product of social and economic phenomena, and to identify the reality of the urban poor from the point of view of social actors. The study concluded that the causes of urban poverty, including those related to the individual, and the reasons related to social construction and other cultural, and that the poor coexist with poverty and pass between them from one generation to the other, in addition to these poor families have no strategy to get out of the situation its poverty, because the prevailing subculture among them discourages any attempt or future perception of their situation, and the social policy of the state to fight against poverty has been

represented in several programs that are implemented on the ground, but they are not sufficient due to the lack of coverage for some of them.

Keywords: urban poverty; poverty; Algeria society; the economic system; development.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن النمو الحضري السريع الذي شهدته المدن الكبرى الجزائرية جراء تضخم المدن بامتصاصها لفائض النمو الديموغرافي والذي صاحبه الزوح الريفي، إلى جانب سوء التسيير الحضري في ظل نقص القاعدة الاقتصادية، شكل سكان الضواحي كتلة اجتماعية تعاني الفقر والتميش، فأصبحت مظاهرها لا تخلو منها المدن من المتسولين والحمالين وبائعي الأرصفة والأحياء القصديرية، وقد شكلت مدينة الجلفة إحدى هذه المدن الكبرى التي تعاني هذه المشاكل نتيجة الزوح الريفي، والذي كان بسبب قلة المرافق في الأرياف و أملا بمستوى معيشي لائق، حيث أن الأرياف المجاورة كانت تضم عدد كبير من الساكنة جلهم يمتنون الرعي والزراعة نظرا لطابع المنطقة السهبي والرعي.

إن هذا الواقع الاجتماعي الذي تعيشه مدينة الجلفة شكل ميدانا لمعرفة واقع فقراء الحضر في مجتمعنا من خلال دراسة ميدانية أجريت بمدينة الجلفة، وقد تناولنا عنصرين وهما واقع فقراء الحضر وكيف يتعامل معهم.

مشكلة الدراسة

ظهر الفقر كأحد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الجزائر، فقد أظهرت الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات ضعف على المستوى الاقتصادي مما أدى إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتبني برنامج للتعديل الهيكلي في بداية التسعينيات، انجر عنه تدهور للأوضاع الاجتماعية للفئات الدنيا وتفاقم لظاهرة الفقر من خلال التحول من اقتصاد مسير إلى اقتصاد حر عن طريق إلغاء دعم الأسعار والمواد ذات الاستهلاك الواسع وتخفيض القدرة الشرائية مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف، وأدى هذا التركيز على الجانب

الاقتصادي وحده إلى بروز خلل في البناء الاجتماعي نتج عنه تفكير فئات واسعة من السكان، كما أفرزت ظاهرة الإرهاب خلال العشرية السوداء حالة دائمة من الرعب والتهريب للشعب الجزائري، وانتشار العنف والموت والكوارث التي هزت أركان المجتمع وهدم القيم الاجتماعية الأساسية وظهور العديد من الآفات الاجتماعية مما زاد اتساع دائرة الفقر ووجود فئات هامشية في درجة كبيرة من الهشاشة الاجتماعية عبر كامل أرجاء الوطن وتتمركز هذه الفئات في المناطق المحيطة بالمدن (مقاوسي، 2008، صفحة 94)

وأمام هذه الوضعية مع التوسع الحضري للمدن الجزائرية حيث أن «نسبة 86 % من السكان تقييم بالتجمعات مقرات (الولايات والبلديات) وهو اتجاه سيتزايد في العشرينات المقبلة، وبالفعل فقد امتصت المدن فائض النمو الديموغرافي الكبير المقترن بالزواج الريفي، كما تضاعف عدد المدن التي تضم أكثر من مليون ساكن (سطيف، الجلفة، البليدة، سكيكدة، باتنة، تلمسان....) تتضاعف وتشكل المستوى الأقوى للبنية الحضرية الحالية، لكن تنقصها القاعدة الاقتصادية الكافية لبث النمو، ويضاف إلى هذا عدم تكيفها الوظيفي بسبب غياب المركزية ونمو غير مراقب وغير قانوني للضواحي الحاملة للمخاطر التي تزيد في عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يقترن مع نقائص التسيير الحضري بموازاة ذلك تجسيد الانتقال من جزائر ريفية إلى جزائر حضرية بارتفاع عدد المدن الصغيرة انطلاقا من الأصقاع الريفية الصغيرة» (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 2010، صفحة 21)، لينعكس ذلك على بنائها وعلى عدم قدرتها على مواجهة الفقر في ظل التزايد المستمر للوافدين الجدد الذين هم في معظمهم من الفئات الهشة اجتماعيا حيث أصبح المجتمع عرضة لإنفجارات اجتماعية عديدة.

ومن بين الولايات التي شهدت نموا سريعا تبرز ولاية الجلفة كأحدها والتي عرفت «معدل نمو سنوي خلال السنوات الأخيرة قدر بـ 3,2 % ليصل عدد سكانها إلى 1 246 975 ساكن في نهاية سنة 2012 ليضعها في المرتبة الرابعة وطنيا من حيث عدد السكان، مما تبعها ذلك عدة مشاكل اقتصادية، اجتماعية، صحية وأمنية خاصة في

التجمعات الحضرية حيث بلغت نسبة السكان في هذه التجمعات 76,27 % وأكبر نسبة بها متمركزون بمدينة الجلفة والتي بلغ فيها معدل التحضر 92,23 % « DPSB, (2013, p. 12)، «فالتصورات الديموغرافية والاقتصادية تنتظر من أن عدد سكان بلدية الجلفة سيصل إلى 474 753 نسمة سنة 2024 هذه الفرضية في إطار حركية نمو تتجاوز النمو الطبيعي للسكان وتركز على توقع هجرة فائقة من الريف نحو المدينة» (مكتب الدراسات والإنجاز للتعمير بتيارت، 2004)، بحثا عن العمل وما توفره المدينة من مرافق وهياكل حيوية من أجل الظفر بحياة أفضل، حيث يلجأ النازحون القادمين من الأرياف لصعوبة الحصول على السكن وغلائه إلى السكن في الأحياء العشوائية والتي تفتقر إلى الحاجيات الأساسية.

وبذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي : ما هو واقع فقراء الحضري في مدينة الجلفة وكيف يتم التعامل مع هذه الظاهرة؟

التساؤلات الفرعية:

- 1- هل للهشاشة الاجتماعية دور رئيسي لتفاقم ظاهرة الفقر الحضري؟
- 2- هل تتبنى الأسر الفقيرة في الوسط الحضري إستراتيجية أو استعداد للخروج من دائرة الفقر؟
- 3- هل تساهم الأسرة الفقيرة في إعادة إنتاج فقرها؟
- 4- هل للسياسة الاجتماعية التي تنتهجها الدولة دور في الحد من الفقر الحضري؟

أهمية الدراسة

1-الأهمية العلمية:

يعد موضوع الفقر من مواضيع الساعة ، ومنه جاء هذا البحث لتسليط الضوء على الفقر الحضري كظاهرة اجتماعية أصبحت تهدد المناطق الحضرية بإنعكاساتها السلبية على الوسط الحضري.

إن الفقر الحضري أضحى من بين المواضيع الساخنة أين الجدل دائر حول المشاكل التي تسببها على المدن - خاصة في المجتمعات العربية- على أشده، حيث أصبح من الواضح أنها تنتج ظواهر عدة كالمخدرات ، جنوح الأحداث، السرقة، التسرب المدرسي...الخ، والتي تنعكس على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المدن، وتؤرق السياسيين لانعكاسها على التماسك الاجتماعي والسياسي، ومن هنا فإن هذه الدراسة ستحاول لفت الانتباه حول هذه الظاهرة و مسبباتها، وتقديم حلول لمعضلاتها.

2-الأهمية العملية:

إن أبعاد هذه الإشكالية تتبلور من خلال الملاحظات العفوية البسيطة للواقع المعاش في مجتمعاتنا الحضرية، فهذه الأخيرة التي تزايدت فيها مظاهر الفقر والحرمان الاجتماعي، فمظاهر التسول والأحياء العشوائية، لا تخلو منهم أي مدينة جزائرية فرغم أن للدولة دور في تقليل من حدتها بوضع سياسات إجتماعية لمكافحة هذه الظاهرة -على الأقل في نظر الشخص العادي-، ولذا فإن هذه الدراسة ستحاول تجاوز الأحكام الاعتبائية أو النظرة البسيطة العامة للأشياء، للبحث في حقيقة هذه الظاهرة الحضرية من اسبابها وكيفية تعامل الأسر تجاهها، ودور الآليات التي وضعتها الدولة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية الفقر الحضري في الجزائر و التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفقراء الحضر، وكذا الأسباب الكامنة وراء أوضاع فقراء الحضر، وهذا للوصول إلى نتائج يمكنها أن تساعد في تنمية فقراء الحضر.

2 نتائج الدراسة

1.2 أسباب الفقر

لمعرفة أسباب الفقر يجب تحديد من هم الفقراء قبل ذلك، لقد كان هناك جدل كبير حول تحديد من هم الفقراء، فمنهم من ربطها بالخصائص الاقتصادية للأسرة من ضعف الدخل والإنفاق والتي تقوم بتحديد هذه الفئة على أساس أرقام (خطوط الفقر

سفلى وعليا)، ومن هم من أرجعها إلى الخصائص الاجتماعية: البطالة، التفكك الأسري و الانحراف وغيرها، ومنهم من ربطها بالتحديد المؤسسي أي أنه يخضع للتراتب الموجودة والمحددة من قبل الدولة.

وحول تعريف الفقراء في مدينة الجلفة، فقد اختلف الفاعلون المحليون في تعريفهم محدد وهم في ثمانية فئات، كانت في أغلبها تحدد بالخصائص الاجتماعية للأسر حيث أكدوا أن معظمهم من الأسر التي تتولى فيهم المرأة مسؤولية الأسرة بسبب الطلاق أو وفاة الزوج، وتجدر الإشارة إلى أن منهم القادمون من البلديات المجاورة وذلك هربا من وضعية اجتماعية مزرية أملا في حياة أفضل في المدينة الكبيرة، ففي المجتمعات المحلية الصغيرة تكون هناك ضوابط لخروج المرأة سواء للبحث عن لقمة العيش أو للعمل فيتجهون إلى المدينة الكبيرة لنقص تلك الضوابط ووفرة فرص العيش، كما أكدوا على القاطنين بالأحياء العشوائية والذين لا يملكون أي تأهيل أو مهنة ذات قيمة اجتماعية فقد ازداد وزنهم في السنوات الأخيرة إلى درجة عدم وجود إحصائيات رسمية لهذه الفئة كما أكدها رئيس المجلس الشعبي البلدي، وهم يعانون المشاكل الاجتماعية، النفسية، التربوية، الصحية والبيئة، وكذلك التهميش، فرغم البرامج السكنية التي وفرتها الدولة خاصة في إطار برنامج الهضاب العليا فلم يستطيعوا القضاء على الأحياء العشوائية، إلى جانب فئة البطالين من الشباب والذين عددهم في تزايد، فالشباب يمثل نصف الحاضر وكل المستقبل فالعملية التنموية مرتبطة بهم، وعدم الاهتمام بهم يؤدي إلى المشاكل الاجتماعية والانحراف، والفئة الأخرى هم من اليتامى وهذا منطقي نظرا لوجود الأرمال بكثرة، وأما عن فئة أخرى فهم المرضى وأصحاب الأمراض المستعصية أو الكفيلين بهم ، فهم عاجزين على التكفل الصحي وكذلك طلب الرزق.

و عن الذين تم تحديدهم من خلال الخصائص الاقتصادية، فهم ذوي المداخيل المنخفضة والتي تدفع بالأسر إلى دائرة الفقر، وكذلك من لا يملكون قوت يومه بمعنى الذين يعيشون في فقر مدقع ولا يستطيعون توفير حتى الحاجيات الأساسية من الغذاء. ومن خلال المقابلات التي تم إجرائها مع الفاعلين الاجتماعيين حول أسباب الفقر في بلدية الجلفة، فقد أكد الفاعلون على الأسباب الفردية، الثقافية والمتعلقة بالبناء الاجتماعي وتمثل فيما يلي:

1.1.2 الأسباب البنائية:

وهي الأسباب المتعلقة بالبناء الاجتماعي، وقد أكد الفاعلون الاجتماعيون في أغلبهم على هذه الأسباب وتمثلت في النزوح الريفي الذي شهدته المدينة منذ التسعينيات وذلك لأسباب أمنية وأخرى اقتصادية وذلك لأن أغلبهم يمتهنون الفلاحة وتربية المواشي حيث شهدت المنطقة سنوات من الجفاف مما اضطرهم اللجوء إلى المدينة، بحثا عن الرزق ولسهولة الحصول على الوعاء العقاري بالمدينة و إلى جانب التعاطف و التضامن الاجتماعي الموجود بها فتم استقرارهم بطريقة عشوائية.

كما أكدوا على أن البطالة وقلة فرص العمل هم سبب في دخول عدد كبير من الأفراد والأسر في دائرة الفقر، فبعد غلق المؤسسات العمومية و تسريح العمال في بداية التسعينات مع قلة مناصب العمل والنمو الديموغرافي السريع الذي شهدته المدينة له دور في تراكم وزيادة نسبة البطالين والذين شكلوا كتلة اجتماعية من خلال وضعيتهم المهنية والتي تتموضع في المراتب المتدنية.

ويلى ذلك التفكك الأسري بأنواعه فالمباشر يكون نتيجة الطلاق، أو وفاة أحد الوالدين ، وغير مباشر يكون بغياب الأب عن البيت أو الأم ، إلى جانب غياب جسور التواصل بين أفراد الأسرة ، حيث يترك مشكلات اجتماعية أخلاقية كبيرة منها إهمال الأطفال وتشردهم وانقطاعهم عن الدراسة، وتولى المرأة مسؤولية الأسرة مما يحدث خللا في توازن الأسرة كنسق اجتماعي.

كما أن للتمييز دوره في إحداث الهوة بين أفراد المجتمع، فالتوزيع غير العادل للخدمات والهياكل والموارد إلى جانب عدم المساواة في الحصول على الفرص، يعرض الكثير من الأفراد أو الأسر إلى التمييز، فالبيروقراطية والمحسوبية والرشوة والفساد كلها أدوات للتمييز ، فالدستور والقوانين الجزائرية تكفل للجميع حقوقهم وهم سواسية في الحصول على الفرص.

وقد شدد آخرون على أن غياب التكافل الاجتماعي في المجتمع، وهو العامل الذي يضعف الرأس المال الاجتماعي للفرد والذي بدوره يؤثر على رأس المال الاقتصادي، فالتكافل الاجتماعي يمنع الأفراد من الوقوع في حالة الفقر المدقع، وخاصة بالنسبة للمرضى والعاجزين والذين يحتاجون إلى المساعدة.

2.1.2 الأسباب الفردية

وهي الأسباب المتعلقة بالفرد نفسه وهو سبب فيها، فقد تم التأكيد عن عدم تبني استراتيجيات من طرف الفرد أو الأسرة لتطوير وضعيتهم، وهذا ناتج عن غياب الطموح والمثابرة وسوء التدبير المنزلي، فهذا يكرس الفقر وتصبح الأسر تتعايش معه، إلى جانب ذلك غياب التأهيل والتكوين واللذان يضمنان المهن ذات القيمة الاقتصادية وبالتالي الحصول من خلالها على المكانة الاجتماعية، إلى جانب الأمية والجهل فهي تفقد الفرد البصيرة والتبصر وتدير شؤونها بتوفر المعرفة فهي نور تنير الطريق وتيسر الأمور للحصول على حياة أفضل كما جاء في قوله تعالى "اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم" (القرآن الكريم سورة العلق الآية 3-5).

3.1.2 الأسباب الثقافية

وهي الأسباب المتعلقة بالثقافة السائدة في المجتمع المحلي والتي تدعو الفرد إلى الكسل والخمول، وغياب القيمة الحقيقية للعمل، وأكد الفاعلون الاجتماعيون على انتشار ثقافة الاتكال والكسل والاعتماد على الإعانات والمساعدات من الآخرين فأثر ذلك على استعداداتهم النفسية للعمل والبحث عن الرزق، كما أكد البعض إلى درجة أن جميع أفراد الأسرة تأتي إلى طلب الإعانة كل واحد على حده من الأب والأم إلى الابن، فأصبح الطمع شعارهم.

2.2 التعايش مع الفقر وإعادة إنتاجه

التعايش مع الفقر هو ثقافة فرعية تسيطر على الفقراء وتنتقل من جيل إلى آخر، و من خلال المقابلات مع الفاعلين الاجتماعيين، كانت وجهات نظرهم تكاد تتشابه في كيف يتصرف الفقراء مع فقرهم، فقد أكدوا على أن أغلبهم يعتمدون على الإعانات والمساعدات التي تقدم من طرف مديرية النشاط الاجتماعي، الجمعيات، صندوق الزكاة، والصدقات من المحسنين وقد تميز بعض منهم بالطمع فبعض منهم يرسل جميع أفراد الأسرة كل واحد على حده رغم أن رب الأسرة قد استفاد، وجعلوا من تلك المساعدات وسيلة لعيشهم فأصبحوا لا يبحثون عن عمل فإن فيه مشقة وقل مردودية، إلى جانب ذلك نجد التسول فهو منتشر بكثرة في مدينة الجلفة خاصة عند النساء الأرمال والمطلقات، فهم يفضلونه عن العمل، أين صرح احدهم أن عاملة نظافة مدمجة في إطار منحة الدعم والنشاط الاجتماعي مدخولها لا يتجاوز 5400.00 دج في حين أن التسول

يحقق أرباحا أكثر من ذلك وبدون تعب أو توقيت مشدد، وهناك منهم من يمتن مهنة ذات قيمة اقتصادية و اجتماعية متدنية كالحمالين، والذين يجمعون الخبز اليابس، العمال اليوميين في مجال البناء والحرف، وبالنسبة لبعض الأسر تعمل المرأة في النسيج، و قتل الكسكس، وعاملات في البيوت، وتمتاز هذه المهن بالمشقة و المداخيل المنخفضة، كما أنه ليس لها وضعية قانونية وهذا يمنعهم من الاستفادة من الضمان الاجتماعي، وإلى جانب ذلك من يعتمدون على صدقات الناس فقط و يستميلون عطفهم عليهم، كما أن همهم الوحيد بالنسبة للقاطنين بالسكن الفوضوي هو الحصول على سكن اجتماعي، في حين أن بعض منهم استفادوا من السكن الاجتماعي وتم كرائه وهم لا يزالون يقطنون بالأحياء العشوائية.

وبالنسبة لكيف ينظر الفقراء إلى فقرهم، فغالبيتهم يرونه بأنه قدر محتوم عليهم متناسين بذلك الأخذ بالأسباب والاتكال على الله، في حين أن بعضهم راضون بوضعهم نتيجة للثقافة السائدة ثقافة الكسل و الاتكالية وانتظار المساعدة والإعانة ويرمون المسؤولية على الدولة، إلا أن البعض الآخروهم فئة قليلة يئسوا من حالتهم فهم يكدون من أجل لقمة العيش و يكررون محاولتهم من أجل الظفر بحياة كريمة، وهناك فئة أخرى يشعرون بالدونية نتيجة هامشيتهم.

وأما عن وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين بخصوص هل الفقر قدر محتوم، فقد كان هنا إجماع على أنه ليس بقدر محتوم لا من الجانب الوضعي ولا من الجانب الديني حيث أن ديننا الحنيف يحثنا على العمل والسعي من أجل كسب الرزق وترك الكسل والأخذ بالأسباب فاليد العليا خير من اليد السفلى والثقة بالله، إلى جانب قوانين الدولة الجزائرية والتي لا تتركس هذا المفهوم بناء على التفرقة بينهم ومعاملتهم كفئة على حده بل تدعو إلى المساواة في جميع الحقوق، فالقدرية بذلك تحبط الاستعدادات النفسية للأفراد، وترمي بالمسؤولية بقولهم: «خلقنا هكذا وهذا ما كتب لنا»، أو رميها على الدولة «فهي السبب في حالنا».

كما أكد الفاعلون الاجتماعيون أن الفقراء يشتركون في نفس السمات الثقافية والاجتماعية، فالمستوى التعليمي المتدني يغلب على الفقراء وهذا بالنسبة للأبناء نتيجة انقطاعهم عن الدراسة لإعالة أسرهم أو خوف عليهم خاصة في الأحياء العشوائية المعزولة بالنسبة للإناث، أما عن الآباء فالأمية غالبية عليهم، كما أنه لديهم نقص في

التكوين والتأهيل و هذا مما أثر على وضعيتهم، إلى جانب ذلك يتميزون بالانتكالية فهم يعتمدون على الإعانات والصدقات والتسول، ولا يسعون من اجل البحث عن العمل ويعتمدون على غيرهم في تلبية حاجياتهم، وقد يتميزون بالحجم الكبير للأسرة فهناك دراسات تثبت ذلك على أن الأسرة الفقيرة هي كبيرة الحجم وهناك علاقة بين تدني المستوى المعيشي للأسرة وعدد أفرادها، فهم لا يخشون من عدم قدرتهم على إعالتهم و يقولون أن رزقهم على الله، كما أنهم يشتركون في انخفاض دخلهم وهي كذلك لها علاقة بالمستوى التعليمي والصحي للأسر وهو سبب رئيسي لحالة الفقر، السكن في الأحياء العشوائية فهي ملاذ لهم رغم أن منهم من له سكن اجتماعي فهم لا يحاولون تغيير وضعيتهم ، كما أنهم يتميزون بغياب النظافة سواء الجسدية أو بمحيطهم بحجة حالتهم الفقيرة وهناك من يستعملها لأغراض أخرى للتسول واستعطاف الناس، إلى جانب عدم الرضا بالقليل و انتشار الآفات الاجتماعية خاصة في الأحياء العشوائية كالمخدرات والسرقة، كما أن بعض الأسر منها تعاني التفكك الأسري كحالة الطلاق أو غياب الزوج بسبب الوفاة .

كما أن بعض منهم لا يشتركون في نفس السمات خاصة منها الثقافية فهم يتميزون بالكد وعدم الاتكال ويحاولون أن يتخلصوا من وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية فتجد المرأة تعمل والابن مهتم بدراسته من أجل هذا، وفي تصريح احدي المبحوثين ضرب لنا احدهم «مثلا أن امرأة أرملة أخذت دعم من الجمعية من اجل مشروع صغير وقالت :إنها سوف تسدده حين تقف على رجلها، وبالفعل تم إرجاع ذلك الدعم إلى الجمعية لكي يأخذها محتاج آخر».

وقد صرح الفاعلون الاجتماعيون بحكم خبرتهم مع هذه الفئة أن الفقراء يتعايشون مع الفقر وينتقل الفقر بينهم من جيل إلى آخر، فهم بذلك يقومون بإعادة إنتاجه من خلال النقاط التالية:

1.2.2 الاعتماد على الإعانات:

إن أغلب الأسر الفقيرة تعتمد في عيشها على الإعانات والمساعدات سواء من مديرية النشاط الاجتماعي أو الجمعيات أو البلدية، وقد أكد الفاعلون الاجتماعيون على تردد نفس الأشخاص في طلب الإعانة، كما أنهم يتقدمون لطلب الإعانة على فترات إلى درجة أنهم يعرفون متى تكون الإعانات متوفرة، والغريب في الأمر أنهم يأتون رفقة أبنائهم وفي

بعض الأحيان إضافة إلى استفادتهم يرسلون أبناءهم لأخذ الإعانة على مرتين أو ثلاث مرات، فهم بذلك قد اكتسبوا تلك الثقافة و أكسبوها لأبنائهم.

2.2.2. الاتكالية:

وهي حالة نفسية تدعو إلى الخمول والكسل والاعتماد على أناس آخرين في توفير ضرورياتهم، وقلة السعي والبحث عن عمل وترمي بالمسؤولية على أطراف خارجية ، فهم يعيشون في نفس الظروف ولا تلمس أن هناك تغيرات على حياتهم.

3.2.2. عدم الاهتمام بتعليم أبنائهم:

فأغلب أفراد الأسر الفقيرة مستويات تعليمهم متدنية وذلك لأنهم ينقطعوا عن الدراسة في سن مبكرة من أجل إعالة عائلاتهم، سواء أكان ذلك بإرادتهم لنقص التوجيه أو نقص المورد المالي أو بإرادة أوليائهم، كما أنهم لا يملكون التكوين أو تأهيل مما يضطرهم للوقوع في نفس وضعية آبائهم.

4.2.2. اليأس والقدرية:

إن اليأس والقدرية بإرجاع وضعيتهم إلى القدر المحتوم هو شيء مكتوب ولا يمكن تغييره، وترك الوضع يسير كما هو عليه بقولهم: «خلقنا هكذا و تلك إرادة الله»، بدون الأخذ بالأسباب وهذه الثقافة تنتقل من الأب إلى الابن والاستسلام واليأس من الوضع القائم، فهي تقوض الاستعدادات النفسية ويصبح الفرد سلبيًا في تصرفاته.

3.2. إستراتيجية الأسر الفقيرة للخروج من دائرة الفقر

بالنسبة لامتلاك الأسرة الفقيرة إستراتيجية للخروج من حالة فقرها فقد أكد الفاعلون الاجتماعيون أن غالبيتهم لا يملكون أي إستراتيجية، فالثقافة الفرعية السائدة بينهم تثبط أي محاولة أو تصور مستقبلي لحالتهم، فكل ما يقولونه فهو أقوال فقط وتمنيات، ولم نلمس أي حركة للتغيير، كما أن أقلية فقط منهم يملكون إستراتيجية ونجدها غالبا عند الأرامل أو المطلقات الذين استفادوا من تكوين ويسعون للاستفادة من القروض الموجهة لغرض إنشاء مؤسسة صغيرة أو تطوير حرفة، كما أننا نجدها كذلك عند بعض الأيتام فإن يحاولون الخروج من دائرة الفقر، إلى جانب ذلك فقد أكد بعض من الفاعلين الاجتماعيين أن المرأة أكثر إصرار واستعداد من الرجل بالنسبة للأسرة التي لا تعاني من التفكك الأسري، فالمرأة ترفض وضعها وتحب أن تكافح من أجل الخروج منه.

وقد كانت وجهة نظرهم بالنسبة لإمكانية خروج الأسر الفقيرة من دائرة فقرهم، بأنه يمكنهم ذلك فأغلبهم هم سبب في حالتهم بطريقة أو أخرى، وقد تم اقتراح عدة نقاط من طرف الفاعلين الاجتماعيين لخروج الأسر الفقيرة من دائرة الفقر وتمثلت فيما يلي:

2.3.1 الأخذ بالأسباب والتوكل على الله:

إن موقف الجبريين " يرى الفقر قضاء من السماء لا يجدي معه الطب والدواء، ففقر الفقير وغنى الغني بمشيئة الله تعالى وقدره" (القرضاوي، 1985، صفحة 18) لكن الإسلام أنكر هذه النظرة "فمن أعظم المبادئ التي غرسها الإسلام أن لكل معضلة في الكون حل ولكل داء دواء، فالمرض بقدر الله والعلاج بقدر الله" (القرضاوي، 1985، صفحة 20)، فهذا ينفي فكرة أن الفقر هو قدر محتوم فعلى الفقراء التوكل على الله.

2.3.2 السعي والبحث عن عمل:

يعتبر سعي الأسر الفقيرة من أجل الحصول على عمل خطوة عملية لتطوير وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، ويصبح الطموح وسيلة للمثابرة من أجل الحصول على الفرص المتاحة، فبذلك يتم القضاء على ثقافة الاتكال والكسل وانتظار الدعم والمساعدة، فقد قدم لنا احدهم مثلاً عن أرملة استفادت من دعم من طرف الجمعية من أجل نشاط لصناعة الحلويات، فقد طورت نشاطها ووضعيتها وكانت ناجحة إلى حد ما، فقامت بتزويج بنتين من بناتها بفضل عملها وكدها.

2.3.3 الإهتمام بتعليم الأبناء وتكوينهم:

إن الإهتمام بتعليم الأبناء ضرورة ملحة وزيادة حظوظ الأسر الفقيرة في تحسين وضعيتها فالاستثمار في الأبناء هو استثمار للحاضر والمستقبل، فتعليم الأبناء يزيدهم حظوظهم في فرص الحصول على مهن ذات قيمة اقتصادية واجتماعية فيسمح ذلك بتحقيق المكانة الاجتماعية المرجوة.

كما أنه بالنسبة لرأي الفاعلون الاجتماعيون حول إن كان الفقراء هم سبب فقرهم فكان هناك تقارب في آرائهم، فيمكن القول أن الفقراء هم سبب فقرهم بالنسبة للخصائص الفردية أو الذاتية والمتعلقة بالاتكالية وعدم سعيهم للبحث عن عمل أو الاعتماد على المساعدات والإعانات، كما يمكن أن نقول أنهم ليسوا سبب فيه بالنسبة للظروف المحيطية (البنوية) والخارجة عن نطاق الأفراد كالتهميش وعدم المساواة.

وقد أكد الفاعلون الاجتماعيون أن ظاهرة الفقر من حيث الواقع هي متوارثة عند بعض الأسر فقد نجد بعض الأسر قد ورثت تلك الظاهرة وبقيت في دائرة الفقر وقد أعادت إنتاج الفقر، في حين أن بعض الأسر لم تورث الفقر لكن أنها بتصرفاتها تجاه وضعيتها يمكن أن تورث الفقر لأبنائها، في حين أنه نجدها عند بعض الأسر الأخرى غير متوارثة و لظروف معينة كالتفكك الأسري أدخلت تلك الأسر في حلقة الفقر وهي تسعى جاهدة للخروج منها، فضرب لنا أحدهم مثلا حول ذلك لأرملة استطاعت تربية أبنائها وتعليمهم بفضل عمل بسيط إلى أن أصبحوا بوضعية اجتماعية واقتصادية لا بأس بها، وعلميا فالفقر ليس بظاهرة متوارثة فيمكن للأسر أن تخرج من دائرته وذلك بالسعي والتوكل على الله.

4.2 البرامج الاجتماعية للدولة ودورها في مكافحة الفقر

إن الفاعلين الاجتماعيين الذين تم إجراء مقابلة معهم هم يمثلون في أغلبهم مؤسسات الدولة (مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، الخلية الجوارية للتضامن، البلدية، المساجد)، ما عدا الجمعيات ذات طابع اجتماعي والذين يدخلون ضمن السياسة الاجتماعية للدولة التي تدعم الجمعيات النشطة من خلال الاعتراف القانوني بها ومنحها مقرررة التأسيس إلى غاية دعمها ماديا.

لقد تعددت نشاطات الفاعلين الاجتماعيين تجاه فقراء مدينة الجلفة، ويمكن تقديمها حسب تصريحاتهم وطبيعة النشاط بغض النظر عن ماذا توفير كل مؤسسة، فالعمل هنا متكامل والهدف هو التكفل بتلك الأسر الفقيرة وكانت كالتالي:

- تحديد الأسر الفقيرة وإحصاء احتياجاتهم: وهي مرحلة أولية لمعرفة الفئة المستهدفة كما ونوعا وما هي احتياجاتهم، أو تكون في حد ذاتها هي عملية لتحيين قاعدة بيانات متوفرة مسبقا، وتكون تسبق عملية تقديم الإعانة.

_ التوجيه والمرافقة: وهنا يتم توجيه الأسر أو مرافقتهم حسب احتياجاتهم التي تم تسجيلها، وهنا يبرز التكامل والتعاون بين الفاعلين الاجتماعيين، كأن يتم مرافقة أسرة للاستفادة من تأهيل أو تكوين سواء لدى التكوين المهني والتمهين أو من أي مؤسسة متخصصة، ليتم بعدها استفادتها من الدعم.

- تقديم الإعانات والمساعدات: ويكون بتقديم إعانات ومساعدات عينية ومالية مباشرة كلن حسب اختصاصه للعائلات التي تم تحديد احتياجاتها، كما أن في هذه العملية يكون التكامل بين المؤسسات.

و أما عن الفئة المستهدفة فقد أكد الفاعلون الاجتماعيون على أن الأرامل والأيتام من يأتون في المرتبة الأولى، وهي فئة ضعيفة تحتاج إلى مد يد العون، وبلي ذلك المطلقات العاجزين عن العمل من المعاقين و المصابين بالأمراض المستعصية، ثم الفقراء.

وقد تم تقييمهم لعملهم تجاه هذه الفئة بأنه غير كاف نظرا لكثرة الطلبات أمام قلة الإعانات والدعم، في حين أن بعضهم قيموا عملهم على أنه فوق المتوسط، إذا ذهب الإعانات إلى مستحقها لوجود التسرب و هو نتيجة لقلة الصديق عند بعض الأسر الفقيرة وعدم الرضا وكثرة الطمع، فتكون تصريحاتهم بذلك كاذبة فلا نستطيع الوصول أو الوقوف على الحقيقة، في حين أن آخرون ركزوا على أن عملهم نوعي إلا أنه غير كاف، فبالنسبة للذين استفادوا من دعمهم فقد حققوا معهم نتائج جيدة وأما عن الذين لم يستفيدوا فهم يمثلون عدد كبير لا يستطيعوا تلبية احتياجاتهم لنقص التغطية.

وقد اجمع الفاعلون الاجتماعيون على أن السياسة الأنجع لإعانة الفقراء هو إعانتهم على الخروج من دائرة الفقر وهذا برسم سياسة اجتماعية واضحة تعتمد على دعم الفقراء للخروج من دائرة الفقر وليس على إعانتهم على العيش، تتضمن كذلك مرافقة الأسر الفقيرة لتبني إستراتيجية للخروج من دائرة الفقر، إلا أنه في بعض الحالات التي يكون فيها العاجزون عن العمل مثل المصابين بإعاقات أو أصحاب الأمراض المستعصية فيمكن أن يتم مساعدتهم على العيش حيث أنهم لا يستطيعوا تلبية احتياجاتهم بمفردهم.

ومن خلال تجربتهم فقد أقرح الفاعلون الاجتماعيون مجموعة من النقاط يرونها أنها أساسية للحد من ظاهرة الفقر وتمثلت فيما يلي:

- تحديد من هم الفقراء:

ولأن مفهوم الفقر هو نسبي ومجرد ويختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، فيجب أن نحدد من هي الفئة المعنية بتدخلات، وذلك لضبط الفئة المستهدفة وتسهيل التعامل معها ومحاربة تسرب الإعانات.

- اتخاذ إجراءات تكون على المستوى البنائي:

خلق فرص العمل عن طريق الاستثمار وتكثيف البرامج التنموية بالمنطقة، وضمان المساواة للحصول على الفرص مع مكافحة المحسوبية والرشوة، والأخذ بعين الاعتبار عدد السكان الذي يعرف نموا كبيرا وباضطراد، دعم الإعانات التي تكون موجهة للعاجزين والأرامل، إلى جانب ذلك القضاء على الأحياء العشوائية وتثبيت السكان في المناطق الريفية لوقف الهجرة نحو المدينة وذلك بتدعيم السكن الريفي والفلاحة.

_ اتخاذ إجراءات على المستوى الفردي:

حث الأسر الفقيرة على العمل وطلب الرزق والاعتماد على النفس ونبذ الإتكالية وذلك بتضافر جهود الفاعلين الاجتماعيين خاصة الأئمة والذين لديهم دور كبير، مع الاعتماد على الجلسات الفردية بتوجيههم وتوعيتهم للسعي وبذل الجهود من أجل الظفر بحياة كريمة، كما يجب توعيتهم للاهتمام بتعليم أبنائهم لأنهم العنصر الفعال في العمل التنموي، مع مرافقة المنقطعين عن الدراسة للاستفادة من تكوين أو تأهيل للاستفادة من أجهزة الدولة المتعلقة بالتشغيل.

و في الأخير فقد أكد الفاعلون الاجتماعيون على أن عدد الفقراء في مدينة الجلفة في ازدياد ، فيجب أن تتضافر الجهود وتتكاتف من أجل الحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق المجتمع بصفة عامة.

3. خاتمة

إن أسباب الفقر الحضري منها ما هي متعلقة بالفرد وهو سبب فيها، كغياب الطموح والمثابرة وسوء التدبير المنزلي، إلى جانب ذلك غياب التأهيل والتكوين و الأمية والجهل، و أسباب أخرى متعلقة بالبناء الاجتماعي وتمثلت في النزوح الريفي و البطالة وقلة فرص العمل، إلى جانب ذلك التفكك الأسري والتهميش و غياب التكافل الاجتماعي في المجتمع، وهناك أسباب أخرى ثقافية وهي الأسباب المتعلقة بالثقافة السائدة في المجتمع المحلي والتي تدعو الفرد إلى الكسل والخمول، وغياب القيمة الحقيقية للعمل.

كما أن الفقراء يتعايشون مع الفقر وينتقل بينهم من جيل إلى آخر، فهم بذلك يقومون بإعادة إنتاجه من خلال الاعتماد على الإعانات فأغلب الأسر الفقيرة تعتمد في عيشها على الإعانات والمساعدات، و الإتكالية تكرر الخمول والكسل والاعتماد على الآخرين، إلى جانب عدم الاهتمام بتعليم أبنائهم فأغلب أفراد الأسر الفقيرة مستويات

تعليمهم متدنية، كما أن لليأس و القدرية دور مهم فالنظر إلى وضعيتهم كقدر محتوم قوض استعداداتهم النفسية.

إن الأسر الفقيرة لا يملكون أي إستراتيجية للخروج من حالة فقرها، فالثقافة الفرعية السائدة بينهم تثبط أي محاولة أو تصور مستقبلي لحالتهم، و أقلية فقط منهم يملكون إستراتيجية ونجدها غالبا عند الأرامل أو المطلقات الذين استفادوا من تكوين ويسعون للاستفادة من القروض الموجهة لغرض إنشاء مؤسسة صغيرة أو تطوير حرفة، كما أننا نجدها كذلك عند بعض الأيتام فإن يحاولون الخروج من دائرة الفقر، وقد كان تصورهم بأنه يمكن للأسر الفقيرة بتبني إستراتيجية لخروج الأسر الفقيرة من دائرة الفقر بالأخذ بالأسباب والتوكل على الله، والسعي للبحث عن عمل و الإهتمام بتعليم الأبناء وتكوينهم.

إن السياسة الاجتماعية للدولة تمثلت في جهود مبذولة على ارض الواقع لكن ليست بكافية نظرا لنقص المساعدات وكذلك التغطية بالنسبة لبعض الأجهزة ، فالسياسة الأنجع لإعانة الفقراء هو إعانتهم على الخروج من دائرة الفقر وهذا برسم سياسة اجتماعية واضحة يمكن أن تكون بتحديد من هم الفقراء أولا، ثم اتخاذ الإجراءات على المستوى البنائي بخلق فرص العمل عن طريق الاستثمار وتكثيف البرامج التنموية بالمنطقة، وكذلك باتخاذ إجراءات على المستوى الفردي حث الأسر الفقيرة على العمل وتوعيتهم للسعي وبذل الجهود من أجل الظفر بحياة كريمة، كما يجب توعيتهم للاهتمام بتعليم أبنائهم لأنهم العنصر الفعال في العمل التنموي.

4. قائمة المراجع:

1. أمين، سمير (2003)، ما بعد الرأسمالية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار.
2. أنجريس، موريس (2010)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الجزائر: دار القصبة، الطبعة الثانية.
3. سويدي، محمد (د.س)، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. صيام، شحاتة (1995)، الدولة وإعادة إنتاج الفقر، القاهرة: رامتان للنشر والتوزيع.
5. غدنز انتوني، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العالمية للترجمة، 2005.
6. الفارس، عبد الرزاق (2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
7. القرآن الكريم، سورة العلق، الآية، 3-5.
8. القرضاوي، يوسف (1985)، مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة.
9. قيرة، اسماعيل و آخرون (2003)، عولمة الفقر المجتمع الآخر...مجتمع الفقراء والمحرومين، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
10. قيرة، اسماعيل و غربي علي (2001)، في سوسيولوجية التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. صليحة مقاوسي (2008)، الفقر الحضري أسبابه وأنماطه، دراسة ميدانية بمدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسنطينة: جامعة قسنطينة.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (2010)، العدد 61.

13. مكتب الدراسات والإنجاز للتعمير بتيارت (2004)، مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الجلفة .

14. Georg, Simmel (1998), les pauvres, Paris :PUF.
15. Paugam, Serge (1991), la disqualification sociale essai sur la nouvelle pauvreté, Paris :presses universitaire ,4^{emme} édition .
16. Quivy, Raymond et Luc Van Campenhoudt (2011), Manuel de recherche en sciences sociales , Paris :DUNOD ,4^{emme} édition.
17. Madeleine, Grawitz (2001), Méthodes des sciences sociales, Paris : Dalloz, 11^{emme} édition.
18. DPSB ,Monographie de la wilaya de Djelfa, année 2013.